فوق الطاولة

فراس القاضي

أليس فيكم اقتصادي؟!

طبقت مجموعة من الدول الأوروبية نظام الدوام لأربعة أيام فقط في الأسبوع، وبحسب ما كُتب عن التجربة، يتبين أنها نجحت بشكل كبير، وانعكس يوم العطلة الإضافي على أداء العاملين بشكل إيجابي بحسب مؤشرات القياس التي استخدموها.

الهدف المعلن للتجربة كان زيادة تواصل العامل مع أسرته، وإعطاءه المزيد من الراحة ليُنتج أكثر خلال أيام الدوام، لكن بالتأكيد، إن الهدف الحقيقي، أو على الأقل أحد الأهداف غير المعلنة هو الاقتصاد قدر الإمكان في استهلاك الطاقة، تحسباً لما قد يحصل في حال تفاقمت أزمة النفط والغاز بسبب الحرب في أوكرانيا.

مَن الأحوج إلى تطبيق هذه التجربة أو ما يشبهها؟ الدول الأوروبية أم نحن الذين نعاني منذ سنوات من قلة الموارد وشح المحروقات وقلة المواصلات وارتفاع أسعار المشتقات النفطية بكل أنواعها؟

وإن عدنا إلى الخلف قليلاً، إلى أيام الحجر الصحي الذي فرضته الدولة في بداية أزمة كورونا وامتد لأكثر من ثلاثة أشهر. ثلاثة أشهر توقفت فيها أغلبية الوزارات والمؤسسات والدوائر عن العمل، ما الذي حصل؟ هل انهارت المؤسسات؟ هل استدانت الدولة؟ لا لم يحصل هذا، واستمرت الأمور كما كانت قبل الحجر تقريباً، فما الذي يمنع من القيام بتجربة مماثلة في الوقت الحالي؟

وإن رفعنا (دوز) الصراحة كما يقال وسألنا: كم ساعات العمل الحقيقية من أصل ساعات الدوام الثماني لموظفي الدولة في أغلب القطاعات؟ هل تتجاوز الساعة الواحدة إن طرحنا منها وقت شرب القهوة والشاي والمئة والزيارات بين الأقسام والشرود في الجدران ولعب (السوليتير) على أجهزة الكمبيوتر والهروب من العمل؟ كان من المفترض أن تستفيد الحكومة من تجربة الحجر، وأن تكون قد حددت القطاعات التي يستطيع العاملون فيها من متابعة أعمالهم عبر الشبكة من منازلهم، وكان من المفترض أيضاً أن تقطن الوزارات وقتها إلى ضرورة إعداد قوائم معلومات وجداول للأعداد الحقيقية اللازمة لتسيير الأمور في حال اضطررنا إلى حجر جديد أو تعرّضنا لظرف ما.

ولو فرضنا أنهم بالفعل قاموا بما سبق، فما الذي يمنع من تطبيقه الآن ونحن بأمس الحاجة لكل ليتر مازوت وبنزين ولكل دقيقة كهرباء؟ أيهما أفضل، أن تتوقف الحكومة عن تزويد (السرافيس) بالمازوت أيام الجمعة والسبت والتسبب بأزمة نقل فوق الأزمة الموجودة، أم أن تخفض ساعات العمل الرسمي وتحوّل وفر الطاقة والمشتقات النفطية إلى ما هو أهم حالياً؟

والأمر لا يتعلق بالنقل فقط، بل يتجاوزه إلى الأسواق التي ترتفع الأسعار فيها كلما ازدادت أسعار المحروقات، وهي تزداد الآن، إذ من الطبيعي أنه كلما شحّت الكهرباء، ازدادت الحاجة إلى المولدات التي تحتاج لكميات كبيرة من المازوت، وكلما شحت كميات المازوت، يزداد سعرها في السوق السوداء، وسيتم تعويض هذا الارتفاع من جيوب الناس.

وماذا عن المنازل التي بدأت الثلاجات فيها تتحول إلى (ثلبيات) وبدأ موسم رمي الأطعمة في القمامة بسبب ساعات انقطاع التيار الكهربائي الطويلة والطويلة جداً؟ أليست أحق بكهرباء الكثير من المؤسسات غير الإنتاجية؟

في مثل هذا الجو الحار، عشرات الآلاف إن لم يكن مئات الآلاف من أجهزة التكييف تعمل يومياً من الثامنة صباحاً حتى الثالثة بعد الظهر في كل مؤسسات الدولة، وآلاف باصات المبيت وسيارات الخدمة تتحرك صباحاً وظهراً، وتستهلك مئات آلاف الليترات من البنزين والمازوت لإيصال الموظفين من بيوتهم إلى أماكن العمل وبالعكس، لو تم توفير نصف هذه الكميات فقط، هل ستضطر الحكومة لإيقاف توزيع المازوت عليه؟ وربما قريباً البنزين على السيارات؟ ماذا لو تأخرت التوريدات النفطية أكثر؟ ماذا لو تكررت القرصنة الأمريكية على ناقلات النفط المتوجهة إلى سورية؟ هل سيكون الحل بإيقاف توزيع المازوت لأربعة أيام بدلاً من يومين، أم توفير ملايين الليترات ومئات المليغات التي أستطيع أن أقول بلا تأنيب ضمير إنها تذهب هدراً في أغلب المؤسسات الحكومية؟

أما السؤال الذي أخجل من طرحه فهو: هل يعقل أنه لم يخطر ببال أحد؟ أم إنه خطر، لكن برستيج الدوام والمكاتب والمواكب أهم من استمرار الحياة في بلد كامل؟

عرنوس من مطار دمشق الدولي: ضرورة الإسراع بترميم الأضرار وإعادته للعمل في أقرب وقت

الوطن

وجه رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال زيارته لمطار دمشق الدولي أمس ورشات العمل بالإسراع في عمليات إعادة تأهيل الأجزاء المتضررة من المطار جراء العدوان الإسرائيلي الأخير الذي أصاب المهبط الرئيسي ومدرجاً آخر، إضافة إلى غرفة الأجهزة، وكانت الفرق الفنية باشرت العمل على إصلاح الأجزاء المتضررة من المطار بعد العدوان بساعات.

وتأتي الزيارة التي قام بها عرنوس برفقة وزير النقل زهير خزيم في إطار تفقد الحكومة لعمليات الإصلاح في المطار حرصاً على إنهاء مهمتها بأقصر وقت، واستثمار فترة التوقف القصيرة لإجراء الصيانات اللازمة في المطار.

وخلال جولته اطلع عرنوس على واقع المطار، وصالات الركاب ومنظومة العمل وآلية عمل كوات المصارف العاملة في المطار، ووجه باتخاذ كل الإجراءات والتدابير عند انتهاء أعمال الصيانة وإصلاح المطار لضمان تسهيل وتبسيط إجراءات وصول ومغادرة المسافرين بما يضمن أكبر قدر ممكن من درجات الأمان والدقة في إنجاز المهام براحة المسافرين القادمين والمغادرين، كما استمع إلى عدد من العاملين في المطار حول واقع العمل.

وكانت شركات الطيران حولت بعض رحلاتها إلى مطار حلب الدولي مع تأمين نقل كل المسافرين من دمشق إلى مطار (حلب) وبالعكس مجاناً، فيما تمّ تعليق رحلات أخرى، وذلك تفادياً لحدوث أي ارتباكات بمواعيد رحلات المسافرين، وتجنباً لحدوث أي تأخير ريثما يتم الإعلان عن عودة الرحلات من مطار «دمشق» قريباً.

وأعلنت الخطوط الجوية السورية أنه في ضوء إلغاء الرحلات النظامية والإضافية القادمة والمغادرة عبر مطار دمشق الدولي اعتباراً من تاريخ ١٠-٦-٢٠٢٢ ولحين الإعلان عن مواعيد جديدة للتشغيل سيتم معالجة التذاكر المصدرة داخل وخارج القطر (أفراد، مجموعات) والمحجوزة على الرحلات التي تم إلغاؤها.

العقاري يفاوض رجل أعمال حصل على قرض بعشرين مليار ليرة ولم يتمكن من سداده

علي لـ«الوطن»: ملف القروض المتعثرة قاب قوسين من الإغلاق ويتم العمل على خطة إقراض جديدة

عبدالهادي شباط

كشف المدير العام للمصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن مفاوضات جارية لتسديد قرض متعثر تتجاوز قيمته ٢٠ مليار ليرة بعد أن تم خلال الأسبوع الماضي تسديد وإغلاق عدة قروض متعثرة بشكل كامل بقيمة تتجاوز قيمتها ١٦ مليار ليرة كانت ممنوحة بالقطع الأجنبي (باليورو)، وذلك على التوازي مع جدولة قروض من دون إعفاءات بقيمة بين ٢-٥ سنوات ليكون بذلك تم تسديد وجدولة نحو ٣٣ مليار ليرة خلال الأيام الماضية وهو ما اعتبره المدير العام إيقافة لحالة التفاؤض الجارية مع أحد كبار المتعثرين، كل ذلك يمثل إغلاقاً لملف القروض المتعثرة لدى العقاري الذي وصفه المدير العام بأنه ملف معقد وشائك وسبب الكثير من المتاعب للمصرف.

وأوضح علي أنه يتم العمل على خطة إقراض جديدة لدى المصرف العقاري تراعي الضوابط ومحددات الإقراض وذات جدوى أفضل للمقترضين تشتمل على إعادة النظر في سقوف القروض والتسهيلات الائتمانية التي منحها المصرف، حيث يتداول مجلس إدارة المصرف عدة خيارات حول تعديل سقوف بعض القروض ومن المتوقع أن تصدر قرارات حول ذلك خلال الأسبوع المقبل.

وفي موضوع الودائع اعتبر علي أن العقاري يقبل الودائع على التوازي لتطوير وتوسيع مساحة التوظيفات بما يحقق استثماراً ملائماً للودائع المصرفية وأن المصرف يواصل وفقاً لنظام عملياته تنفيذ نشاطه التمويلي وتقديم القروض بكل أنواعها ولاسيما قروض الاستثمار لتمويل المشاريع التنموية وشراء المساكن والترميم والإكساء وإن هناك حالة مرونة كبيرة لدى المصرف في التعاطي مع طرح المنتجات المصرفية وتعديل السقوف وفق أبحاث السوق وحالة الطلب وفي هذا الإطار أبدى المصرف مرونة لجهة منح قرض الترميم.

وأضاف مدير المصرف إن العقاري كباقي مؤسسات الاقتصاد السوري «الخدمية والإنتاجية» يعمل في ظروف قاسية جداً جراء العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سورية وكلها أثرت في وتائر العمل وعمليات الإقراض إضافة لنقص الكوادر البشرية تحديداً من الفئة الأولى والرابعة «سائقين وعمال تغذية» ونقص في عدد السيارات لزوم عمليات التغذية وتقادم المنظومة التقنية والتكنولوجية الخاصة بالمصرف وانتهاء العمر الزمني لبعضها وكل ذلك مع حالة من الركود الاقتصادي الشديد الذي يسيطر على الاقتصاد السوري والانخفاض في سعر صرف الليرة السورية

مؤكداً أن مراجعة منح التسهيلات الائتمانية وطبيعة المنتجات وسقوفها تراعي حالة التضخم العامة وتوجهات السياسة النقدية وأولويات الحكومة في التمويل ومنه رفع سقوف القروض السكنية بعد أن فقدت معظم سقوفها السابقة قيمها الشرائية في السوق، وكل ذلك يأتي على التوازي مع الدراسة والنظر في الدخول المتاحة للمواطنين وقدرتهم على الاقتراض وعدم الدخول في مخاطر ائتمانية.

وكان العقاري قد كشف في وقت سابق عن ٢٧١ مليار ليرة جاهزة للإقراض وأن حجم السيولة لدى المصرف تجاوزت ٥٠٢ مليار ليرة لتكون نسبة السيولة لمختلف العمولات ٧٩ بالمئة.

المشروعات الصغيرة .. مشكلاتها كبيرة

فضلية لـ«الوطن»: اعتبارها حاملاً أساسياً في الاقتصاد ليس دقيقاً ودورها يختلف باختلاف القطاع

• إسمندر: الهيئة تعمل على مجموعة برامج لدعم هذه المشاريع

• مدير شركة لدعم المشروعات: غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة والبنوك الكبيرة تقدم تسهيلات أكثر

مادلين جليس

دائماً ما تتجه الأصابع نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل مرة يتم الحديث فيها حول تحسين واقع الاقتصاد السوري، ورفع الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة حصة الفرد من هذا الناتج.

ووفق تصريح سابق لمدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن هذه المشروعات تشغل ٥٧بالمئة من القوى العاملة في سورية وتسهم بـ٤١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها سورية يمكن حلها بشكل أساسي في دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكونه قطاعاً حيوياً وتنموياً، مع عدم إغفال بقية القطاعات.

وعلى الرغم من كل ما يقال عن أهمية هذه المشروعات، إلا أن اعتبارها حاملاً أساسياً في الاقتصاد ليس دقيقاً بحسب ما يرى الدكتور عابد فضلية رئيس هيئة الأوراق المالية، لأن دور هذا النوع من المشروعات برأيه يختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى بحسب عوامل ومدخلات وطبيعة الإنتاج، وكذلك بحسب مستوى مؤهلات القوى العاملة ومدى التقدم التقني والمعرفي لكل اقتصاد.

الاقتصاد يحتاج كل المشاريع

ولكنه يضيف إن كل اقتصاد وكذلك السوري، يحتاج – من حيث الحجم – إلى المشاريع الضخمة، والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمنزلية، بحيث يتم – بحسب نوع المنتجات – التركيز على الأنشطة التي تتوافر لها مدخلات ومستلزمات وعوامل الإنتاج المحلية، وتلك الإستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية التي تكون – كلياً أو جزئياً – ذات الميزة النسبية والمطلقة البديلة للاستيراد.

لذلك يرى الدكتور فضلية أنه لا يكفي أن نتحدث عن أهمية حجم النشاط من دون الأخذ بالاعتبار طبيعة النشاط الأنسب للاقتصاد، وهذا يختلف من دولة لأخرى، وبالنسبة لسورية هي الأنشطة الزراعية والصناعية التحويلية.

تصنيف كمي ونوعي

في العام الماضي وافق مجلس الوزراء على تعديل الحدود الدنيا والقصوى لمعايير تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما ينسجم مع الواقع الحالي لجهة عدد العمال وحجم المبيعات السنوية والموجودات.

ويميز التعديل المشروعات على أساس أربعة قطاعات: صناعي وزراعي وخدمي وسياحي ويميز أيضاً المشاريع بين هذه القطاعات (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، ويستخدم لهذا التمييز ثلاثة معايير أساسية هي عدد العمال وحجم المبيعات السنوية والموجودات.

فمثلاً في القطاع الزراعي، المشروع من ١ إلى ٥ عمال: متناهي الصغر، ومن ٦ إلى ٢٠ عاملاً: صغير، ومن ٢١ إلى ١٠٠ عامل: متوسط.

أما المبيعات، فأقل من ٢٠ مليون ليرة: متناهي الصغر، وأكثر من ٢٠ وأقل من ٢٠٠ مليون: صغير، أكثر من ٢٠٠ وأقل من ٢٠٠٠ مليون ليرة: متوسط.

الموجودات، أقل من ١٥ مليون ليرة: متناهي الصغر، من ١٥ إلى ١٧٥ مليوناً: صغير، ومن ١٧٥ إلى ٢٠٠٠ مليون: متوسط.

ويوجد مثل هذه التصنيفات للقطاع الصناعي والخدمي أيضاً.

إستراتيجية وطنية

ولكن على الرغم من الحديث المتكرر عن أهمية هذه المشاريع ودعمها للاقتصاد الوطني، إلا أنّ الدعم المقدم لها قاصر عما يجب لتنهض وتسهم بشكل فاعل في دعم الاقتصاد.

غدير غانم صاحب شركة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، يرى أنه إذا أردنا النهوض بهذا القطاع فلابد من العمل على رسم استراتيجية وطنية معنية بدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مبنية على أساس تشاركي بين الجهات الحكومية، والمدنية، والدولية، والأكاديمية، والتمويلية، وأصحاب هذه المشاريع بشكل أساسي.

وفي الحديث عن مشكلات هذا القطاع، أكد غانم أنها بالدرجة الأولى تتمثل في غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة وطنياً ومحلياً، والتي تسهم في تحديد توجهاتنا الاستثمارية في الفترة القريبة أو المتوسطة أو البعيدة، و هذا بدوره يشتت جهد هذه المشاريع ويجعلها تعمل من دون أي تنسيق أو تكامل، وتضيع فرص استغلالها للموارد المحلية بالشكل الأمثل، إضافة لعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية.

بيروقراطية وروتين

ويرى غانم أن العديد من أصحاب هذه المشاريع يعانون من الإجراءات الروتينية والبيروقراطية فلا يوجد أي تسهيل لهذه الشريحة، على سبيل المثال (يشترط لمن يود الحصول على سجل تجاري أن يستأجر مقراً تجارياً لمدة سنة كحد أدنى وهذا بدوره يحمل صاحب المشروع عبء الاستئجار ودفع رسوم تثبيت عقد الإيجار والالتزام بالضرائب التجارية وغيرها.

أما مشكلة التمويل التي تطرح دائماً على أنها المشكلة الأساسية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمؤخراً صدر القانون رقم ٨ الخاص بإحداث مصارف التمويل الأصغر وبناء عليه تحولت مؤسسات التمويل لمصارف وجزء منها بدأ بقبول إيداعات وحسابات بنكية، لكن هذه المصارف لم تقدم الدور المطلوب منها، حيث يضيف غانم: إن البنوك الكبيرة تقدم تسهيلات أكبر مما تقدمه هذه المؤسسات وخاصة في ظل سقوف تمويل محدودة لا تتجاوز ٥ ملايين ليرة سورية.

ويتساءل غانم: أليس من الضروري أن تنسجم سقوف التمويل مع التضخم؟!

وخاصة أن نسبة الفوائد عالية وتصل إلى ٢٢ بالمئة في بعض مصارف التمويل الصغير، وهذا برأيه مالا نجده في المصارف الكبيرة، ولا ننسى – والكلام لغانم – سنوات تسديد القرض القليلة أيضاً والتي تصل لستتين لبعض القروض، فأين التسهيلات والميزات التي تقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد كل ما ذكرناه؟

لا ضمانات ولا كفلاء

أيضاً هناك مشكلة كبيرة يعاني منها أصحاب المشروعات الصغيرة وهي موضوع الضمانات والكفلاء، التي لا يمكن لأي شخص تقديمها من سيارة أو عقار أو حتى كفلاء، وخاصة الموظفين الذين أصبح لديهم تخوف من موضوع الكفيل إضافة إلى أن الكثير منهم أخذوا قروضاً أو كفلوا أشخاصاً ورواتبهم لم تعد تساعدهم بقبولهم ككفلاء.

ولكن لا يمكننا الحديث عن مشاريع من دون التطرق للبنى التحتية المتمثلة في جانب منها بالكهرباء والمياه والوقود وغيرها، ومن المشكلات أيضاً نقص العمالة الكفوءة وخاصة في ظل الهجرة المؤلمة مؤخراً.

ويضيف غانم إلى كل المشكلات السابقة مشكلة غياب التمثيل، فبرأيه أن أصحاب هذه المشاريع يشعرون باليتم فهم لا يعلمون في حال تضررت مصالحهم إلى أين يتوجهون؟ ومن يعبر عنهم؟ ومن يطالب بإنصافهم؟ وهذا بدوره يقتضي العمل على تفعيل جهة مدنية تمثيلية لهذا القطاع.

أهداف الهيئة

أما في الرد الحكومي فيعيد إيهاب إسمندر مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهم الأهداف التي تعمل عليها الهيئة والتي تدعم من خلالها هذه المشروعات من رسم السياسات والبرامج اللازمة لتهيئة قطاع المشروعات، وتوفير البيئة التمكينية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وتطوير قطاع المشروعات ليكون قطاعاً أساسياً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

وأيضاً تطوير آليات العمل لتوفير السبل اللازمة لإحداث المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإحداث شبكة وطنية لحاضنات الأعمال المختلفة وتأهيل الراغبين في دخول سوق العمل لمتطلبات هذه السوق والحصول على فرص عمل مناسبة لإمكانياتهم بأفضل ما يمكن.

البرامج .. والمستفيدون

أما البرامج التي تعمل الهيئة من خلالها فهي – بحسب إسمندر – متعددة منها برنامج التدريب من أجل التشغيل المضمون الذي يقوم على تدريب أشخاص للعمل لمصلحة شركات، على اختلاف هذه الشركات، أما عدد الذين استفادوا منه في عام ٢٠٢١ فبلغ ٢١٠ أشخاص.

وبرنامج تدريب وتأهيل طالبي العمل الذي استفاد منه ١٨٥٥ شخصاً، وهو يقوم بتدريب الأشخاص الراغبين بإقامة فرص عمل خاصة بهم، على امتلاك المهارات اللازمة لهذه الفرص، والتي غالباً ما تكون في القطاع المهني.

وبرنامج للأنشطة الترويجية والتسويقية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يتيح فرصة للمسجلين في الهيئة مشاركة معروضاتهم والالتقاء بزبائن وعملاء محتملين وزملاء لهم من أصحاب المشروعات الأخرى للاستفادة من خبرات بعضهم البعض، ونظمت الهيئة في هذا المجال ٩ مهرجانات، استفاد منها ٦٠٥ مشاريع.

وبرنامج تعزيز قدرات المرأة الذي يعنى بتأهيل النساء المعيلات لأسرهن، وتدريبهن على فرص عمل، وبعد هذا التدريب إن رغبت المرأة بامتلاك فرصة عمل أو مشروع نعد لها الملف المالي لهذا المشروع ودراسة سوق اقتصادية وخطة عمل وغيرها، أما عدد المستفيدات من هذا البرنامج فبلغ عددهن ٢٢٦ سيدة.

ويتبع ذلك برامج دعم إضافية كالمشاركة في المعارض، أما برنامج حاضنات الأعمال فيعنى بتدريب الأشخاص على فرص عمل ضمن مشروعات، وتكون طبيعة هؤلاء الأشخاص خاصة أي ليس لديهم أي إمكانية لإقامة المشاريع وهؤلاء أكثر ما يكونون من طلاب الجامعات، واستفاد منه ٢٠٠ مستفيد، أما الدورات التدريبية الأخرى من غير برامج فخضع لها ٢٨٠٠ مستفيد.

ويشير إسمندر إلى تنفيذ الاتفاقيات مع مصارف التمويل الأصغر فهناك اتفاقية بين هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبنك الإبداع، ومهمة الهيئة دراسة الملف المالي وتقديم التأهيل الفني المناسب وإعادته لمؤسس التمويل، والمصرف يتابع الإجراءات ويعلم الهيئة وتتم متابعة المشروع من قبل الهيئة.